المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية

المملكة المغربية
وزارة العدل

Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE

المملكة المغربية
رئاسة النيابة العامة

06 يناير 2025

25/01
دورية مشتركة

السادة المسؤولون القضائيون والإداريون والمديرون الإقليميون بمحاكم الاستئناف

الموضوع: حول تنظيم الأبواب المفتوحة بمحاكم الاستئناف.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، بخصوص تنظيم الأبواب المفتوحة على مستوى كافة محاكم الاستئناف بالمملكة، من طرف وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وذلك بالتزامن مع الافتتاح الرسمي للسنة القضائية لسنة 2025، بهدف تعزيز انفتاح المحاكم على العموم، والسعي إلى ترسيخ ثقافة العدالة المتمركزة حول المواطن، والتعريف بالخدمات القانونية والقضائية المقدمة بالمحاكم، يشرفنا أن نخبركم أن اللجنة الموضوعاتية الدائمة المتعلقة بالإدارة القضائية ونجاعة الأداء التابعة للهيئة المشتركة، قد أعدت خارطة طريق لهذا النشاط، من أجل تنميط الأروقة والمعروضات ومواكبة المسؤولين القضائيين والإداريين بالمحاكم من أجل تنظيم الأبواب المفتوحة في أحسن الظروف.

وإذ نثمن تجاوبكم مع هذه المبادرة، وموافاتنا بمقترحاتكم وتصوراتكم الأولية التي اعتمدتها اللجنة المذكورة أعلاه من أجل وضع برنامج عمل لتنظيم هذ النشاط، فإننا نوافيكم بالتصور النهائي لتنظيم الأبواب المفتوحة بمحاكم الاستئناف، والذي يعد بمثابة خارطة طريق ستسهل التنسيق بين الفاعلين وستساعد على تنميط هذا النشاط على مستوى كافة محاكم الاستئناف.

تتضمن خارطة الطريق المذكورة أعلاه كافة الإجراءات الواجب اتخاذها والخطوات الأساسية لإنجاح هذه التظاهرة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وهي كما يلي:

- تشكيل لجنة على مستوى محكمة الاستئناف تتكون من المسؤولين القضائيين والإداريين والمديرين الإقليمين، يعهد لها بمهام التنسيق والتنزيل الدقيق لهذا التصور وتتبع إنجازه وتحديد الجدول الزمني لحضور قضاة الرئاسة والنيابة العامة والموظفين في الأروقة،

المملكة المغربية
الرئيس
رئاسة النيابة العامة

المملكة المغربية
1
الوزير
وزارة العدل

وغيرها من الإجراءات، مع إمكانية إضافة بعض المقترحات المتاحة على مستوى كل محكمة دون التأثير على التصور العام لهذا النشاط.

- ضرورة التقيد بالميزانية المرصودة لهذا النشاط، في حدود المبلغ المالي الذي برمجته وزارة العدل، والالتزام بتنميط جدول الأثمان واحترام اللائحة التي تتضمن التجهيزات التي سيتم وضعها بالمحاكم.
- الالتزام بالهوية البصرية التي تم التوافق عليها مركزيا، وتنزيلها على كافة المطبوعات والوسائل التواصلية المتعلقة بالنشاط.
- اعتماد شعار افتتاح السنة القضائية كشعار للأبواب المفتوحة أيضا.
- برمجة الافتتاح الرسمي للأبواب المفتوحة بالمحكمة بعد افتتاح السنة القضائية، وفتح الأروقة في وجه عموم المواطنين في اليوم الموالي حسب توقيت العمل.
- تقسيم بهو المحكمة إلى ثلاثة أروقة، حسب الشكل الذي تمت المصادقة عليه مركزيا، يتضمن كل رواق ممثلا عن الرئاسة وممثلا عن النيابة العامة وممثلا عن كتابة الضبط ومترجما للغة الأمازيغية، مع الاستعانة بمساعد اجتماعي يتقن لغة الإشارة سيتم وضعه رهن إشارة المحكمة خلال هذه التظاهرة.
- تخصيص رواق عرض في كافة المحاكم من أجل عرض الخدمات المقدمة الرقمية والورقية حسب التخصص، وتقسيم الرواقين المتبقيين حسب نوع المحكمة:

بالنسبة لمحاكم الاستئناف العادية: رواق مخصص للقضاء الجنائي، ورواق مخصص للقضاء المدني، ورواق مخصص للخدمات (الورقية والرقمية).

بالنسبة لمحاكم الاستئناف التجارية: رواق مخصص لقضاء الموضوع، ورواق مخصص لصعوبات المقاولة، ورواق مخصص للخدمات (الورقية والرقمية).

بالنسبة لمحاكم الاستئناف الإدارية: رواق مخصص للقضاء الشامل، ورواق مخصص لقضاء الإلغاء، ورواق مخصص للخدمات (الورقية والرقمية).

- عرض المطويات التي تم التوافق عليها مركزيا بالأروقة حسب المواضيع.
- تسهيل عملية استقبال المواطنين وإرشادهم والتواصل معهم، والجواب عن تساؤلاتهم، واستفساراتهم والتفاعل معهم.
- التركيز على بعض المواضيع ذات الراهنية من قبيل قضايا المرأة والطفل والخدمات المقدمة للجالية المغربية بالخارج.

- عرض مجموعة من الصور والفيديوهات على شاشات العرض بالمحكمة حسب الإمكان.
- عرض المعطيات الهندسية للبناية والبنايات التابعة لها، من حيث تاريخ الإنشاء والمساحة وغيرها على لوحة العرض الإلكتروني.
- تخصيص واجهات عرض زجاجية للوثائق التاريخية.
- عرض الانتاجات الفكرية للسادة القضاة والموظفين بالمحكمة وبالمحاكم التابعة لها.
- توفير شاشات تفاعلية في الفضاء المخصص للخدمات من أجل تقريب المواطنين من الخدمات الرقمية بالمحكمة.
- الانفتاح على المؤسسات التعليمية واختيار مؤسسة للتعليم الثانوي لتنظيم زيارة لفائدة تلاميذها.

ونظرا لما يكتسيه تنظيم الأبواب المفتوحة بالمحاكم من أهمية، فإننا نهيب بكم القيام بالمتعين لإنجاح هذه التظاهرة، والحرص على اتخاذ كل الإجراءات والتدابير لضمَان حسن سيرورة هذا النشاط، وأدعوكم للالتزام بما سطر أعلاه، ونضع رهن إشارتكم الأرقام التالية من أجل التواصل بخصوص أي تساؤل يتعلق بتنزيل هذا البرنامج:

- المهدي عمور، رئيس مصلحة الدراسة والتوقع ورصد حاجيات التجهيزات، عن وزارة العدل، رقم الهاتف: 0666536491.
- محمد بدر التواتي، القاضي الملحق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، عن المجلس، رقم الهاتف: 0661236571.
- سهام بنمسعود، مستشارة بديوان السيد رئيس النيابة العامة، عن رئاسة النيابة العامة، رقم الهاتف: 0661210391.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات، والسلام.

الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية	وزير العدل	الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة
الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية محمد عبد النباوي	وزير العدل عبد اللطيف وهبي	الوكيل العام لدى رئيس النيابة العامة م. الحسن الداكي